تنبؤ التعيينات الجديدة في وزارة الخارجية الإيرانية، ولا سيما تعيين علي باقري المتشدد المعارض للاتفاق النووي نائبًا للشؤون السياسية مكان عباس عراقجي، كبير المفاوضين الإيرانيين، بأن المفاوضات النووية في فيينا بحال استئنافها ستكون معقدة، رغم أنه لم يعلن بعد تعيين باقري في منصب كبير المفاوضين

تعيينات دبلوماسية جديدة في إيران

نحو مفاوضات نووية معقدة... ورسائل متناقضة من حكومة رئيسي

طهران ـ **صابر غل عنبري**
واشنطن ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي لا تزال فيه مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن متعثرة، ولا موعد محدداً لإطلاق جولتها الجديدة منذ توقفها بعد انتهاء الجولة السادسة في يونيو/ حزيران الماضي، قبل أسبوع تقريباً من إجراء الانتخابات الرئاسية التي جاءت بالرئيس المحافظ إبراهيم رئيسي، تشي تحركات السلطة الجديدة ومواقفها الغامضة والمبهمة للنفس وإجراءات بناءة ما دام الحظر مستمراً علينا».

أما الرسالة الثانية التي جاءت مناقضة للأولى، فبرزت في تعيين علي باقري الرافض للاتفاق النووي والمتحفظ على المفاوضات التي أدت إليه نائباً لوزير الخارجية الإيرانية للشؤون السياسية، مكان الدبلوماسي الإيراني المخضرم عباس عراقجي، كبير المفاوضين الإيرانيين، على الرغم من أنه لم يتم إلى الآن تكليف باقري بمنصب كبير المفاوضين.

وتأتي المراوغة الإيرانية في العودة إلى المفاوضات، في وقت يصرّ فيه الطرفان الأميركي والأوروبي على عودة إيران إلى طاولة التفاوض سريعاً، وبدا لافتاً أخيراً ما يشبه التحوّل والتسليم الإسرائيلي بالأمر الواقع الذي تفرضه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التي تريد العودة للاتفاق النووي، مع قول وزير الأمن في حكومة الاحتلال بني غانتس، خلال مقابلة مع مجلة «فورين بوليسي»، إن إسرائيل يمكن أن تتعايش مع اتفاق نووي جديد مع إيران، لكن ضمن شروط. وبرز مساء أول من أمس الثلاثاء إعلان الخارجية الإيرانية عن تعيينات مهمة جديدة في الوزارة، شملت تعيين ثلاثة نواب جدد للوزير حسين أمير عبد اللهيان. ووفق بيان الخارجية، فقد عُيّن علي باقري نائباً للشؤون السياسية مكان عباس عراقجي، كبير المفاوضين الإيرانيين، فضلاً عن تعيين مهدي صفري نائباً لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية، ومحمد فتحعلي نائباً للشؤون الإدارية والمالية.

ويعدّ تعيين باقري من أبرز التغييرات في الخارجية الإيرانية، إذ يعرف بمواقفه المتشددة في رفض الاتفاق النووي وانتقاداته الحادة له وللمفاوضات التي خاضها الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، والتي توجت بالتوقيع على الاتفاق النووي عام 2015 مع المجموعة الدولية. وفي حال تسليم باقري قيادة المفاوضات النووية، فسيحمل توكيل المهمة إليه كشخصية إيرانية معارضة للاتفاق النووي رسائل سلبية لأطراف المفاوضات المتعثرة في فيينا، ومن شأنه أن يزيد من تعقيدات هذه المفاوضات حال استئنافها.

في غضون ذلك، كان التصعيد الإيراني في التصريحات متواصلاً أمس كذلك، إذ خاطب المندوب الإيراني الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا، كاظم غريب آبادي، الأطراف الغربية، في كلمة له في اليوم الثالث من اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالقول: «طالما العقوبات مستمرة، فلا تتوقعوا من إيران ضبط النفس وخطوة بنّاءة». مؤكداً أن بلاده «تريد مفاوضات تحقق نتائج وليس التفاوض لأجل التفاوض».

بدوره، حاول رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، محمد إسلامي، إبداء حزم إيراني على الرغم من الاتفاق الأخير بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، مشدداً في اجتماع مع أعضاء لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية البرلمانية، أمس الأربعاء، على أن «قانون رفع العقوبات هو أساس عملنا». وكان البرلمان الإيراني قد أقرّ قانوناً نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بعنوان «الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات»، ينص على اتخاذ خطوات نووية بغية إجبار الأطراف الأخرى على إلغاء العقوبات. وكشف إسلامي أمس عن «تضرر عدد من كاميرات المراقبة (بالمنشآت النووية) خلال العمليات الإرهابية الأخيرة»، في إشارة إلى الاستهدافات التي تعرّضت لها منشآت إيرانية. وأشار إسلامي إلى أنه سيزور فيينا خلال الأسبوع المقبل للمشاركة في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ولإجراء مباحثات مع غروسي».

وبعدما عارضت بقوة الاتفاق النووي وإحياءه، وعملت على تقويضه، يبدو أن إسرائيل بدأت تسلّم بالأمر الواقع. وفي السياق، قال وزير الأمن الإسرائيلي، بني غانتس، في مقابلة مع مجلة «فورين بوليسي» الأميركية، نشرت أول من أمس الثلاثاء، إن «إسرائيل ستكون على استعداد للتعايش مع الاتفاق النووي الذي تتفاوض عليه أميركا مع إيران»، مضيفاً أن «التوجه الأميركي الحالي الذي بموجبه يجب التسبب بأن تضع إيران برنامجها النووي جانباً، مقبول لدي». ولفت إلى أن المسؤولين الإسرائيليين يضغطون على واشنطن من أجل أن تكون على استعداد لـ«استعراض جاد للقوة» في حال فشل المفاوضات مع طهران. وأضاف غانتس أن إسرائيل تريد أن ترى «خطة عملية بديلة بقيادة الولايات المتحدة» تتضمن ضغوطاً اقتصادية واسعة على إيران في حالة فشل المحادثات، مشيراً إلى أن لدى إسرائيل «خطة ج» وأن من شأنها أن تنطوي على عمل عسكري.

إسلامي: قانون رفع العقوبات هو أساس عملنا (فاطمة بهرامي/ الأناضول)

عيّن علي باقري المعارض للاتفاق النووي نائبًا لوزير الخارجية

غانتس: إسرائيل يمكن أن تتعايش مع اتفاق نووي جديد

للحديث تتمة...

فيروسات سياسية متحورة في ليبيا

اسامة علي

لا تعاني ليبيا من خطر تسرب المتحوّرات من فيروس كورونا فقط، بل لديها فيروسات سياسية أجادت لعبة التحور والتغيّر والتأقلم مع كل ظرف من أجل البقاء. وأشهر من أتقن لعبة التحور السياسي في ليبيا طيلة العقد الماضي من عمر الثورة، هو العقيد المتقاعد خليفة حفتر، الذي أصبح «لواءً» على الرغم من تقاعده الاعتباري بحكم السن، ثم «مشيراً»، قبل أن يضيف درجة «أركان حرب» لرتبة المشير التي يبدو أنه استمدها من واقع حروبه الضروس في بنغازي ودرنة والهلال النفطي وأجدابيا. وظهر حفتر إبان ثورة فبراير/شباط عام 2011، التي أسقطت رفيقه السابق معمر القذافي، كقائد عام للقوات البرية، قبل أن يختفي لثلاث سنوات، تحوّر خلالها من قائد عسكري إلى مناضل سياسي. ولاحقاً في فبراير 2014، ظهر فجأة ليعلن عن انقلاب على السلطة وتجميد العمل بالدستور المؤقت ونقل كل صلاحيات البرلمان لما سماه بـ«الجيش الوطني». وإثر فشله في هذا الإطار، تحوّر مجدداً، لكن هذه المرة مزاوجاً بين السياسة والسلاح، فعملية الكرامة التي أطلقها منتصف عام 2014، في بنغازي تهدف لـ«استرداد كرامة الليبيين»، ولكي يغازل في الوقت ذاته سياسات الدول الكبرى، رفع شعار «مكافحة الإرهاب»، وبعدها السهر على حماية مصدر قوت الليبيين في مناطق الهلال النفطي، قبل أن ينتشر في الجنوب الليبي ويصل بعد ذلك إلى طرابلس لـ«القضاء على الإرهاب والميليشيات» أيضاً. وإثر هزيمته، عاد مناضلاً، بواسطة خطاباته، ضد «الغزو التركي». وأخيراً وليس آخراً، يسعى أنصاره في مجلس النواب لتفصيل قانون الانتخابات على مقاسه الخاص، لكي يتمكن من الوصول إلى كرسي الحكم الذي لطالما حلم به، بشكل ديمقراطي!

المتحوّرون كثر في ليبيا، فالمؤتمر الوطني العام، تمكّن هو الآخر من التحوّر إلى جسم سياسي جديد حمل اسم «المجلس الأعلى للدولة». كما مكنت جلسات التفاوض في الصخيرات المغربية عام 2015، وقمرت التونسية العام الماضي، مجلس النواب من التحوّر، ليبقى حاملاً الاسم نفسه، ولكن اختلفت وظائفه. فبعد أن كان مجلس نواب طبرق واجهة سياسية لحفتر لسنوات، أصبح اليوم مجلس النواب الليبي المناط به إصدار التشريعات وسن قوانين الانتخابات، ومحاسبة أول حكومة موحدة في البلاد بعد ست سنوات من الصراع. فهل تنهي انتخابات ديسمبر/كانون الأول المقبل المتحوّرين؟

«طالبان» تتعهد ببناء جيش قوي... وبقمع معارضيها

أعطت حركة «طالبان» إشارة قوية، أمس الأربعاء، إلى عزمها على بناء جيش أفغاني قوي، ما خلّف موجة ارتياح في الداخل، فيما تتواصل التعهدات الدولية بالمزيد من المساعدات الإنسانية إلى هذا البلد

كابول ـ **العربي الجديد**

أكدت حركة «طالبان»، أمس الأربعاء، أنه سيكون لأفغانستان، التي تمكنت الحركة من السيطرة عليها بالكامل في منتصف شهر أغسطس/آب الماضي، «جيش نظامي وطبيعي» في وقت قريب، في إشارة إلى أن البند العسكري يقع في صلب أولوياتها في المرحلة الراهنة، وسط استمرارها في إرسال الإشارات المتباينة لجهة طبيعة حكمها وانفتاحها الذي تحاول أن تبديه للمجتمع الدولي. ولم يكشف قاري فصيح الدين، رئيس أركان الجيش في حكومة تصريف الأعمال التي أعلنتها «طالبان» في 7 سبتمبر/أيلول الحالي، الكثير، أمس، عن خطة الحركة لبناء «جيش أفغاني قوي» بعد الانسحاب الأميركي من أفغانستان، حيث اختلفت المفردات التي نقلت عنه بين «ترميم» الجيش الأفغاني و«تأسيس» جيش جديد، وما إذا كانت ستعمل على تأسيس جيش من قواتها والمنتسبين لها، أو ترميم وإصلاح الجيش الأفغاني الذي نشأ بعد الغزو الأميركي لأفغانستان، والذي كان يضم حوالي 135 ألف عنصر. لكن فصيح الدين أطلق، في المقابل، رسالة واضحة بشأن عزم الحركة على الإمساك بالبلاد بقبضة من حديد، واستعدادها لقمع أي حركة معارضة لها، بحجة «الدفاع عن الديمقراطية» ومكتسبات الغزو. في هذه الأثناء، لا تمانع الحركة المساعدات الإنسانية التي تواصل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي التعهد بها لأفغانستان، وما يستتبع ذلك من ضرورة التواصل مع الحركة والاعتراف بحكمها.

وأعلن قائد أركان الجيش في حكومة «طالبان»، قاري فصيح الدين، أمس، أن الحركة ستبدأ قريباً في ترميم الجيش الأفغاني وإصلاحه، ليكون «قوة قوية تدافع عن البلاد في المستقبل». وأضاف فصيح الدين، في كلمة له خلال اجتماع للحركة في كابول، أن «طالبان» بدأت مشاوراتها لترميم الجيش الأفغاني، وهي بصدد وضع خطة متكاملة من أجل تعليم وتربية الجيش بشكل صحيح ومنظم، حيث إن تنظيم الجيش سيتم في القريب العاجل. وحذّر فصيح الدين، من أن الحركة «مستعدة لقمع كلّ من يحاربها على أسس عرقية وعنصرية، وبحجة الدفاع عن الديمقراطية»، والحفاظ على مكتسبات البلاد خلال العقدين الماضيين. وأكد أن «طالبان لن تسمح لأي جهة بالعمل من أجل دفع أفغانستان باتجاه حرب أهلية أو إرباك أمن البلاد».

وانهار الجيش الأفغاني في وجه زحف «طالبان» وتقدمها العسكري، ما أدى إلى سيطرتها، في 15 أغسطس الماضي، على العاصمة كابول. ومنذ ذلك الوقت، تدور التساؤلات حول مستقبل الجيش الأفغاني، الذي صرفت عليه الولايات المتحدة خلال عقدين، مليارات الدولارات، تدريباً وتجهيزاً.

وكانت آراء القياديين في الحركة قد تفاوتت حيال الجيش الأفغاني السابق. وبرز تسجيل صوتي لوزير الدفاع بالوكالة، نجل مؤسس الحركة، الملا محمد يعقوب، انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي، ومنع فيه عناصر «طالبان» من الاختلاط بالقوات الحكومية السابقة.

وكانت الإحصائيات الرسمية، قد أشارت إلى أن عديد الجيش الأفغاني بلغ 195 ألف جندي، لكنه قد لا يتجاوز في الواقع 135 ألف عنصر، فيما بلغ عدد القوات المسلحة الأفغانية، التي تضم الجيش والشرطة وقوات الاستخبارات، 350 ألف عنصر. ووقع القيادي السابق في الحركة، الملا عبد السلام ضعيف، وهو السفير السابق لـ«طالبان» لدى باكستان (قبل إطاحة الغزو بحكمها في 2001)، في حديث سابق لـ«العربي الجديد»، أن تقوم الحركة بإعادة ترميم الجيش، لأن الموقع الجغرافي للبلاد يتطلب ذلك. وكانت «طالبان» قد دعت قوات الحرس الحدودي للعودة إلى وظائفهم في مطار كابول. وأعرب مستشار الرئيس الأفغاني السابق، ضياء الحق أمرخيل، في تصريح لـ«العربي الجديد»، عن ارتياحه لقرار «طالبان».

إلى ذلك، استأنفت إيران، أمس، رحلاتها التجارية مع أفغانستان، بعد شهر من التوقف. وأكدت وكالة الأنباء الإيرانية «فارس»، أن شركة «ماهان» للطيران نقلت، أمس، ركاباً من مطار مشهد، شمال شرقي إيران، إلى مطار كابول، وهي أول رحلة من نوعها بين البلدين منذ عودة «طالبان» إلى السلطة، إذ كانت هيئة الطيران المدني الإيرانية قد أعلنت تعليق الرحلات إلى كابول في 16 أغسطس الماضي لأسباب أمنية. وشركة «ماهان» للطيران المدني، ثاني أكبر شركة إيرانية بعد «إيران إير» التابعة للدولة، مدرجة على القائمة السوداء للكيانات المستهدفة بالعقوبات الأميركية ضد إيران.

على الصعيد الدولي، رأى وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أمس، أنه لم يمر وقت كاف بعد للخروج بنتائج حول الحكومة الأفغانية الجديدة التي شكلتها «طالبان»، مؤكداً أن بلاده تواصل اتصالاتها مع الحركة، بشأن رفع المخاطر عن الدول المجاورة لأفغانستان في آسيا الوسطى. ولفت لافروف، في ختام مشاركته في لقاء وزاري لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، إلى أن أي بلد لم يعترف بعد بالسلطات الأفغانية الجديدة. وأضاف: «يقول الجميع إنه يجب إجراء اتصالات معهم بشأن القضايا الجارية، وفي مقدمتها الأمن والالتزام بحقوق المواطنين وضمان العمل الاعتيادي للبعثات الدبلوماسية، لكنه لا أحد يستعجل للاعتراف الرسمي».

وتترك عودة سيطرة «طالبان» على أفغانستان، أثرها على استراتيجيات الدول للمرحلة المقبلة، إذ أكدت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، أمس، أن أوروبا ستسعى إلى تعزيز قدراتها العسكرية بعد انهيار الحكومة المدعومة من المجتمع الدولي في أفغانستان، معلنة عقد قمة دفاعية أوروبية العام المقبل. وقالت فون دير لاين، في خطاب «حال الاتحاد» السنوي في البرلمان الأوروبي: «لقد حان الوقت لتنتقل أوروبا إلى المستوى التالي»، موضحة أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون سيستضيف «قمة الدفاع الأوروبي» خلال رئاسة فرنسا للاتحاد الأوروبي التي ستستمر 6 أشهر بدءاً من العام الجديد. ولفتت فون دير لاين إلى أن «مشاهدة الأحداث في أفغانستان مؤلمة. علينا التفكير في الطريقة التي يمكن أن تنتهي من خلالها هذه المهمة بشكل مفاجئ». هناك أسئلة مقلقة جداً سيتعين على الحلفاء معالجتها داخل حلف شمال الأطلسي». وعلى المدى القصير، تعهدت فون دير لاين بتقديم 100 مليون يورو إضافية كمساعدات إنسانية لأفغانستان، داعية إلى ضرورة «تجنب الخطر الحقيقي هناك والمتمثل في مجاعة كبيرة وكارثة إنسانية».

وكان مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، قد اعتبر، أول من أمس، أن التكتل ليس أمامه خيار سوى التحاور مع حكام أفغانستان الجدد، وأن بروكسل ستحاول التنسيق مع حكومات الدول الأعضاء لتنظيم وجود دبلوماسي في كابول. وفي الولايات المتحدة، انتقد الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، إجلاء الأفغان إلى الولايات المتحدة، واصفاً من تم نقلهم بـ«الإرهابيين».

الصين تحافظ على التواصل

أعلنت الصين، أمس الأربعاء، أنها تحافظ على تواصل بين سفارتها في أفغانستان وحركة «طالبان»، داعية إلى إلغاء تجميد أموال الحكومة الأفغانية في الخارج. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية تشاو لي جيان (الصورة)، إن السفارة الصينية في كابول «تعمل بشكل طبيعي»، مضيفاً: «نحن على استعداد للمحافظة على التواصل مع السلطة الأفغانية الجديدة»، من دون أن يفصح بعد عما إذا كانت الصين تنوي الاعتراف بحكومة «طالبان».

يحذر المجتمع الدولي من كارثة إنسانية في أفغانستان (وولتر شيبلك/فرانس برس)

المغرب: جبهة المعارضة تتسع

الرباط ـ **عادل نجدي**

كشفت الجولة الثانية من مفاوضات تشكيل الحكومة المغربية الجديدة، أمس الأربعاء، عن اصطفاف حزب «التقدم والاشتراكية»، صاحب المرتبة السادسة في الانتخابات التشريعية التي جرت في 8 سبتمبر/ أيلول الحالي، في صفوف المعارضة. في المقابل، أكدت مصادر مطلعة على المفاوضات لـ«العربي الجديد» أن الأمور تتجه نحو تشكيل ائتلاف حكومي يقتصر على أحزاب «التجمع الوطني للأحرار» و«الأصالة والمعاصرة» و«الاستقلال». وسارع الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية»، محمد نبيل بنعبد الله، مباشرة بعد لقائه رئيس الحكومة المكلف عزيز أخنوش، إلى التأكيد في بيان نشره على صفحته في «فيسبوك» على أن مشاركة حزبه في الحكومة العتيدة «لم تشكل احتمالاً مطروحاً للنقاش». وبناء على ذلك، تكون المعارضة المقبلة قد توسعت بانضمام «التقدم والاشتراكية» إلى حزب «العدالة والتنمية». واعتبر مصدر قيادي في «التقدم والاشتراكية»، في حديث لـ«العربي الجديد» أن المكان الطبيعي للحزب في هذه المرحلة هو المعارضة، لافتاً إلى أن حزبه لم يكن ينتظر من رئيس الحكومة المكلف عرضاً بالمشاركة، والأولوية الآن للحزب هي ترتيب بيته الداخلي. ولا تستبعد مصادر مقرّبة من المشاورات أن يضطر حزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» إلى الانتقال للمعارضة، رغم ما أبداه من استعداد للمشاركة في الحكومة، في ظل التوجه نحو تشكيل الأغلبية الحكومية الجديدة من الأحزاب الثلاثة التي تصدرت النتائج الانتخابية.

حمدوك: إصلاح القطاع الأمني والعسكري مفتاح الحلول

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

جدّد رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، أمس الأربعاء، التأكيد أن إصلاح القطاع الأمني والعسكري قضية مفتاحية لكل قضايا الانتقال، ومن دونها لا يمكن حل بقية القضايا، بما فيها بناء الدولة المدنية. وأضاف حمدوك، في كلمة له أمام ضباط وجنود قوات الدعم السريع، أن أعظم الجيوش في العالم هي تلك التي تنحاز لخيارات شعبها، مشدداً على قيام الدعم السريع بواجبها الأسمى، في الحفاظ على الدستور ودعم التحول المدني الديمقراطي. من جهته، عبّر النائب الأول لرئيس مجلس السيادة الانتقالي، قائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، عن أسفه لما سماه «الاستهداف الممنهج من بعض المتربصين بقوات الدعم السريع».

وحذّر من الانقسامات الكبيرة في المشهد السياسي وهشاشة الأوضاع الأمنية وتنامي خطاب الكراهية، والعنصرية والجهوية والقبلية. وهي تحديات تتطلب العمل، وفق رأيه، من دون تركيز على التفريق بين عسكريين ومدنيين، بل العمل معاً في سياق عملية إصلاح شاملة وعميقة. واعتبر أن أهم الأولويات تتمحور حول تحسين الخدمات الضرورية، والعمل على إرساء دعائم السلام، وفرض هيبة الدولة وإيجاد مخرج لحالة الاحتقان السياسي.

الجزائر: اعتقال نشطاء وصحافيين

الجزائر ـ **عنمان لحياني**

أعادت السلطات الجزائرية اعتقال الناشط السياسي البارز، الأستاذ الجامعي فوضيل بومالة، أمس الأربعاء. وأبلغ مصطفى بوشاشي، محامي بومالة، أن الأخير اعتُقل لدى الضبطية القضائية التي داهمت منزله، مشيراً إلى أنه «لا نعرف أسباب الاعتقال». وسبق لبومالة أن اعتُقل مرات عدة في العامين الماضيين، بتهم تخصّ مواقفه الداعمة للحراك الشعبي، والمعارضة للجيش والسلطة.

في السياق، أمر قاضي التحقيق بمحكمة سيدي أمحمد، وسط العاصمة الجزائرية، بإيداع الصحافي محمد مولوج، الذي يعمل في صحيفة «ليبرتي» الناطقة بالفرنسية، في الحبس المؤقت، بعد توقيفه يوم الأحد الماضي وتفتيش بيته، بتهم تتعلق بالانتماء إلى تنظيم «حركة تقرير مصير منطقة القبائل» (ماك)، الذي صنّفته السلطات الجزائرية بـ«الإرهابي» في مايو/ أيار الماضي. مع العلم أن مولوج منفصل عن التنظيم منذ سنوات.

إلى ذلك، اعتقلت السلطات الجزائرية عالم اللسانيات عبد النور عبد السلام في منطقة سطيف، شرقي الجزائر، مع قرار القضاء وضعه رهن الحبس المؤقت لحين التحقيق معه، بتهمة ترتبط بانتماء سابق لتنظيم «ماك».

وتأتي هذه الاعتقالات الجديدة ضمن حملة تشنها السلطات الجزائرية تشمل توقيفاً حقوقيين بسبب مواقفهم المعارضة للسلطة، وناشطين بعضهم ينتمون أو كانوا ينشطون في وقت سابق في تنظيمي «رشاد» و«ماك».

شرق غرب

التحالف يعترض مسيّرة حوثية

أعلن التحالف في اليمن، أمس الأربعاء، اعتراض وتدمير مسيرة مفخخة، أطلقها الحوثيون تجاه مطار أبها الدولي، جنوبي غرب السعودية. ونقلت وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس» عن بيان التحالف قوله إن «الدفاعات الجوية اعترضت ودمّرت طائرة دون طيار مفخخة أطلقت نحو مطار أبها الدولي».

(الأناضول)

المغرب يوافق على تعيين دي ميستورا

أعلن الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، أمس الأربعاء، أنّ المملكة أعطت موافقتها على تعيين الدبلوماسي ستيفان دي ميستورا (الصورة) مبعوثاً شخصياً للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء، وذلك بالتزامن مع بدء الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس مشاورات مع أعضاء مجلس الأمن بشأن تعيين خليفة للرئيس الألماني السابق هورست كوهلر.

(العربي الجديد)

تجارب صاروخية جديدة لكوريا الشمالية

أطلقت كوريا الشمالية صاروخين باليستيين قبالة ساحلها الشرقي، أمس الأربعاء، مما رفع حدة التوتر في المنطقة بعد أيام من اختبارها لصاروخ كروز بعيد المدى. ودان رئيس الوزراء الياباني يوشيهيدي سوغا إطلاق الصاروخين ووصفه بأنه عمل «مشين». وقال خفر السواحل الياباني إن مقذوفاً يمكن أن يكون صاروخاً باتسيا انطلق من كوريا الشمالية وسقط خارج منطقة اليابان الاقتصادية الخاصة.

(رويترز)

انفجار مرفأ بيروت: 145 منظمة تريد تحقيقاً دولياً

دعت 145 جهة من منظمات حقوقية لبنانية ودولية وناجين وعائلات الضحايا في انفجار مرفأ بيروت، أمس الأربعاء، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة إلى إنشاء بعثة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة، وسط مخاوف من ضغوط سياسية متزايدة على التحقيق المحلي. وفي رسالة مشتركة، دعا الموقعون «بينهم «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية إلى «إنشاء بعثة تحقيق دولية مستقلة ومحايدة على غرار بعثة لتقصي حقائق لسنة واحدة». وتأتي الخطوة في ظلّ تكتف المحاولات في لبنان لضرب مصداقية التحقيق بقيادة المحقق العدلي طارق بيطار.

(فرانس برس)

بريطانيا: ليز تروس وزيرة للخارجية بدل راب

عيّن رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون (الصورة)، أمس الأربعاء، ليز تروس التي تتولى حالياً حقيبة التجارة الخارجية وزيرةً للخارجية، وفق ما أعلن «داونينغ ستريت». وتحلّ ليز تروس التي كانت تقود حتى الآن المفاوضات التجارية مع الاتحاد الأوروبي في مرحلة ما بعد «بريكست»، محل دومينيك راب، الذي تعرّض لانتقادات بسبب تقاعسه في ملف الأزمة الأفغانية، قبل تعيينه وزيراً للعدل خلفاً روبرت باكلاند، كما أصبح نائباً لرئيس الوزراء. وقال جونسون ووزير التعليم غافين وليامسون.

(فرانس برس)

قدّم الأسرى المتحرّرون من سجن جلبوع الإسرائيلي، والمعاد اعتقالهم، الرواية الحقيقية لعملية تحرّرهم، منذ حفر نفق الحرية إلى الفوز بها لأيام معدودة، مكذبين مزاعم الاحتلال الذي يواصل محاولة إحداث شرخ فلسطيني، لا سيما ادعاءاته عن حصول وشاية

أسرى جلبوع
الرواية الحقيقية تفنّد أكاذيب الاحتلال

رام الله ـ **العربي الجديد**

تنقضّ الرواية المقدمة على لسان الأسرى الفلسطينيين الذين حرّروا أنفسهم في 6 سبتمبر/ أيلول الحالي، من سجن جلبوع الإسرائيلي شديد الحراسة، في منطقة بيسان شمال الأراضي المحتلة، قبل أن يعيد الاحتلال اعتقالهم يومي الجمعة والسبت الماضيين، المزاعم والادعاءات الكاذبة، التي حاولت إسرائيل الترويج لها، منذ لحظة اكتشاف تحرير الأسرى لأنفسهم عبر نفق حفروه في زنزانتهم، وحتى تاريخ إعادة اعتقالهم، فيما تكشف شهاداتهم عن حجم الانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل السجّان الإسرائيلي بعد إعادة اعتقالهم. وتمكن 6 أسرى لدى الاحتلال، هم محمد ومحمود العارضة، زكريا الزبيدي، يعقوب القادري، مناضل أنفيعات وأيهم كممجي، من كسر هيبة السجن، وتحرير أنفسهم من سجن جلبوع، في 6 أغسطس، قبل أن يعيد الاحتلال اعتقال أربعة منهم، هم محمد ومحمود العارضة، زكريا الزبيدي، والقادري، فيما يكثف عمليات بحثه عن أنفيعات وكممجي.

قائد عملية التحرّر

وتمكنت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية من انتزاع قرار قضائي بزيارة الأسرى المتحررين الأربعة، والمعاد اعتقالهم، بعد تعالي التحذيرات الفلسطينية للاحتلال من المساس بحياتهم. وجاءت رواية الأسرى، على لسان المحامين الذين التقوا بهم للمرة الأولى منذ إعادة اعتقالهم، في وقت متأخر من ليل الثلاثاء - الأربعاء، مخالفة لمزاعم الاحتلال، خصوصاً لجهة الترويج في وسائل إعلامه، عن فلسطينيين وشوا بالأسرى، وأبلغوا عن مكان وجودهم. وأعاد المحامي رسلان محاجنة سرد تفاصيل ما رواه له الأسير محمود العارضة، منذ بدء الأسرى السادة التجهيز لتحرير أنفسهم، وما أعقب تحرّرهم، على نحو يدحض جميع المزاعم التي حاولت الرواية الإسرائيلية الترويج لها. وقال الأسير محمود العارضة، بحسب ما نقل عنه محاجنة، إنه «لم تكن هناك مساعدة من أسرى آخرين داخل السجن (في حفر النفق والتخطيط للتحرّر)، وأنا المسؤول الأول عن التخطيط والتنفيذ لهذه العملية». وأشار إلى أن عملية حفر النفق بدأت في شهر ديسمبر/كانون الأولى من عام 2020، واستمرت حتى سبتمبر الحالي»، لافتاً إلى أن الأسير زكريا الزبيدي «كان شريكاً لنا في الشهر الأخير من التجهيز للهروب عبر النفق». وأكد أنه حقّق نجاحاً بفتخر به، لا سيما من خلال «رد الفعل الشعبي تجاه عملية نفق الحرية التي حرّكت قضية الأسرى». وبعد التحرّر من السجن، أوضح العارضة أنه «كان لدينا خلال عملية الهروب راديو صغير، وكنّا نتابع ما يحصل في الخارج»، واصفاً ما حدث بـ«الإنجاز الكبير»، ومبدياً قلقه «على وضع الأسرى، وما تم سحبه من إنجازات لهم».

وبعد عملية التحرّر الناجحة، أكد العارضة محاولة الأسرى المتحررين من المعتقل «عدم الدخول إلى القرى الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1948، قدر الإمكان، حتى لا نعرّض أي فلسطيني للمساءلة (من قبل الاحتلال)، وكنا، الأسرى الستة، مع بعضنا، حتى وصلنا إلى قرية الناعورة ودخلنا المسجد، ومنه تفرقنا كلّ اثنين معاً». وأكد العارضة محاولتهم الدخول إلى مناطق الضفة الغربية المحتلة، لكن «كانت هناك تعزيزات وتشديدات أمنية كبيرة». كذلك أكد أن اعتقاله ما الأسير يعقوب القادري (مساء الجمعة الماضي في الناصرة) «حصل صدفة، ولم يبلّغ عنا أيّ شخص من الناصرة، حيث مرّت دورية شرطة، وعندما رأتنا توقفت، وحصل الاعتقال». وقال العارضة: «قضينا وقتاً طويلاً في أودية القرى وأطرافها، لكننا كنا قريبين من كنيسة البشارة في الناصرة حين تم اعتقالنا من حي الفاخورة».

وعن حيثيات التحقيق معه إثر إعادة اعتقاله، قال العارضة إن التحقيق معه تواصل منذ لحظة إعادة الاعتقال حتى الآن، مشدداً على تأثر الأسرى بمساندة أهالي الناصرة لهم في أولى جلسات محاكمتهم. وقال: «تأثرنا كثيراً عندما شاهدنا الحشود أمام الناصرة، أوجه التحية إلى أهل الناصرة، لقد رفعوا معنوياتي عالياً». وختم بقوله: «أطمئن والدتي عن صحتي، ومعنوياتي عالية، وأوجه التحية إلى أختي في غزة، وأحيّي كل جماهير شعبنا على وقفتهم المشرّفة». وقال المحامي محاجنة في وصف الأسير العارضة : «قابلت قائداً حقيقياً واعياً مثقّفاً، معنوياته عالية فخور بنفسه وبما فعل، ومدرك لأبعاد ما يجري ولأساليب الاحتلال في التحقيق لإحباطه نفسياً».

> بدا حفر النفق في ديسمبر 2020 وانتهى الشهر الحالي
>
> الأسيران العارضة: إعادة اعتقالنا حصلت صدفة دون وشاية

بحثٌ عن الحرية ولقاء أمي

من جهته، أكد المحامي خالد محاجنة، بحسب بيان لهيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، تعرض الأسير محمد العارضة للضرب والتعذيب منذ لحظة إعادة اعتقاله يوم السبت الماضي (مع الأسير الزبيدي في منطقة أم الغنم بالقرب من جبل الطور)، كما لم يسمح له أيضاً بالنوم منذ اعتقاله سوى 10 ساعات، مع حرمانه الطعام، علماً أن سلطات الاحتلال تحتجزه حالياً في زنزانة صغيرة، تخضع لمراقبة هاتفية دائمة. وأفاد محاجنة بأن الأسير محمد العارضة يمرّ بمرحلة تعذيب قاسية جداً، إذ اعتُدي عليه بالضرب المبرح، ورطم رأسه بالأرض، من دون السماح له بتلقي العلاج حتى اللحظة. وبحسب المحامي، فإن العارضة يعاني من جروح في كلّ أنحاء جسمه، أصيب بها في أثناء مطاردة الاحتلال له ولزكريا الزبيدي، ومما نقله محاجنة، قول أحد المحققين للأسير محمد العارضة: «أنت لا تستحق الحياة، وتستحق أن أطلق النار على رأسك».

وأن العارضة تمكن يوم أول من أمس الثلاثاء، فقط، من الحصول على طعام، وأنه يشعر بالبرد.

ولفت محاجنة إلى أن محمد العارضة وزكريا الزبيدي لم يتمكنا خلال أيام حرّيتهما من شرب نقطة ماء واحدة، ما تسبّب في إنهاكهما وعدم قدرتهما على مواصلة السير. وقال نقلاً عن الأسير محمد العارضة: «عندما اقترب بحث قوات الاحتلال من الانتهاء في مكان اختفاء محمد العارضة وزكريا الزبيدي غُيّر عليهما بالصدفة، عندما مدّ أحد عناصر الاحتلال يديه (خلال تفتيش شاحنة) وأمسك بمحمد». وأكد المحامي أن «الأسير محمد العارضة يرفض التهم الموجهة إليه، ويلتزم الصمت على الرغم من كل التعذيب ومحاولات الضغط، حيث ردّ على محقّقي الاحتلال بأنه لم يرتكب جريمة». وقال: «نجولتُ في فلسطين يوم السبت الماضي (مع الأسير الزبيدي في منطقة أم الغنم بالقرب من جبل الطور)، كما لم يسمح له أيضاً بالنوم منذ اعتقاله سوى 10 ساعات، مع حرمانه الطعام، علماً أن سلطات الاحتلال تحتجزه حالياً في زنزانة صغيرة، تخضع لمراقبة هاتفية دائمة. وأفاد محاجنة بأن الأسير محمد العارضة يمرّ بمرحلة تعذيب قاسية جداً، إذ اعتُدي عليه بالضرب المبرح، ورطم رأسه بالأرض، من دون السماح له بتلقي العلاج حتى اللحظة. وبحسب المحامي، فإن العارضة يعاني من جروح في كلّ أنحاء جسمه، أصيب بها في أثناء مطاردة الاحتلال له ولزكريا الزبيدي. ومما نقله محاجنة، قول أحد المحققين للأسير محمد العارضة: «أنت لا تستحق الحياة، وتستحق أن أطلق النار على رأسك».

وأن العارضة تمكن يوم أول من أمس الثلاثاء، فقط، من الحصول على طعام، وأنه يشعر بالبرد.

ولفت محاجنة إلى أن محمد العارضة وزكريا الزبيدي لم يتمكنا خلال أيام حرّيتهما من شرب نقطة ماء واحدة، ما تسبّب في إنهاكهما وعدم قدرتهما على مواصلة السير. وقال نقلاً عن الأسير محمد العارضة: «عندما اقترب بحث قوات الاحتلال من الانتهاء في مكان اختفاء محمد العارضة وزكريا الزبيدي غُيّر عليهما بالصدفة، عندما مدّ أحد عناصر الاحتلال يديه (خلال تفتيش شاحنة) وأمسك بمحمد». وأكد المحامي أن «الأسير محمد العارضة يرفض التهم الموجهة إليه، ويلتزم الصمت على الرغم من كل التعذيب ومحاولات الضغط، حيث ردّ على محقّقي الاحتلال بأنه لم يرتكب جريمة». وقال: «نجولتُ في فلسطين يوم السبت الماضي (مع الأسير الزبيدي في منطقة أم الغنم بالقرب من جبل الطور)، كما لم يسمح له أيضاً بالنوم منذ اعتقاله سوى 10 ساعات، مع حرمانه الطعام، علماً أن سلطات الاحتلال تحتجزه حالياً في زنزانة صغيرة، تخضع لمراقبة هاتفية دائمة. وأفاد محاجنة بأن الأسير محمد العارضة يمرّ بمرحلة تعذيب قاسية جداً، إذ اعتُدي عليه بالضرب المبرح، ورطم رأسه بالأرض، من دون السماح له بتلقي العلاج حتى اللحظة. وبحسب المحامي، فإن العارضة يعاني من جروح في كلّ أنحاء جسمه، أصيب بها في أثناء مطاردة الاحتلال له ولزكريا الزبيدي. ومما نقله محاجنة، قول أحد المحققين للأسير محمد العارضة: «أنت لا تستحق الحياة، وتستحق أن أطلق النار على رأسك».

تحذيرات متواصلة

وحذّرت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية من مغبة مواصلة عزل الأسرى الأربعة «في ظروف صعبة وفي زنازين تفتقر لأدنى مقومات الحياة الآدمية، وبعيداً عن المؤسسات الحقوقية والطواقم القانونية التابعة لها»، ومن تعرضهم «للتعذيب والمعاملة السيئة والتنكيلية من قبل المحققين والسجانين».

من جهته، طالبت وزيرة الصحة الفلسطينية، مي الكيلة، بالإشراف على الوضع الصحي للأسرى الأربعة المعاد اعتقالهم، مؤكدة خلال اجتماعها عبر تقنية الفيديو برئيسة بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في فلسطين، إليس دوبوف، عدم الثقة بالمعلومات التي تقدمها سلطات سجون الاحتلال عن وضعهم. كذلك دانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية «عمليات التنكيل الوحشية التي ترتكبها دولة الاحتلال وأذرعها العسكرية والأمنية المختلفة بحق الأسرى الأربعة».

إلى ذلك، أشارت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية إلى أن قادة الحركة الأسيرة في سجون ومعتقلات الاحتلال أبلغوها بعدم التوصل إلى اتفاق نهائي مع إدارة السجون، حول تحسين ظروفهم، ما سيقودهم إلى اتخاذ قرار حول عودة التصعيد والإضراب عن الطعام. من جهتها، أكدت لجنة الطوارئ لأسرى حركة «الجهاد الإسلامي»، أمس، أن العقوبات التي فرضتها إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية بحق أسرى الحركة لا تزال مستمرة.

تحذيرات فلسطينية متواصلة للاحتلال من المساس بحياة الأسرى (Getty)

خاص

القوات الأميركية في العراق

أكتوبر موعداً لبدء الانسحاب

يبدأ انسحاب القوات الأميركية القتالية من العراق مطلع شهر أكتوبر، على أن تنتهي العملية أواخر العام الحالي

بغداد ـ **زيد سالم**

كشف عضو بارز في لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، لـ«العربي الجديد»، أن مطلع شهر أكتوبر/تشرين الأول المقبل سيكون موعداً لبدء عملية الانسحاب الفعلي لأولى دفعات القوات الأميركية القتالية من العراق، وفقاً للاتفاق المبرم بين البلدين في يوليو/ تموز الماضي، على أن يتواصل ذلك على شكل دفعات تنتهي آخرها في الحادي والثلاثين من ديسمبر/كانون الأول من العام الحالي. يأتي ذلك وسط استمرار الجدل حيال مدى تأثر البلاد بهذا الانسحاب، على الرغم من صدور إشارات أميركية عدة في الفترة الأخيرة، تؤكد أنّ ما سيحصل فعلياً على الأراضي العراقية، تغيير مهمة القوات الأميركية من قتالية إلى مهام تدريب واستشارة ودعم، وليس انسحاباً كاملاً من البلاد.

واجتمع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، مع الرئيس الأميركي جو بايدن، في يوليو الماضي، خلال زيارة الأول للبيت الأبيض، في أول مباحثات مباشرة بينهما، في إطار الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والعراق. وقال بايدن آنذاك إن «دور الولايات المتحدة في العراق سيكون تدريبياً، على أن نُعاون ونساعد ونتعامل مع تنظيم داعش، بينما ينهض العراق، لكننا لن نكون، بحلول نهاية العام، في مهمة قتالية».

ويوجد في العراق في الوقت الراهن نحو 2500 جندي أميركي، تتركز مهامهم على التصدي لما بقي من تنظيم «داعش»، لكن سيتغيّر الدور الأميركي في العراق بالكامل ليقتصر على التدريب وتقديم المشورة للجيش العراقي مع نهاية العام. وتبدو حكومة الكاظمي جادة في هذا الصدد، إذ اجتمع رئيس الوزراء أخيراً، مع وفد عسكري أميركي برئاسة قائد القيادة المركزية الأميركية كينيث ماكنزي، برفقة السفير الأميركي في العراق مايثيو تولر، وناقش المجتمعون الانسحاب ومواصلة التعاون بين الولايات المتحدة والعراق.

في السياق، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، بدر الزيادي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «القوات الأميركية القتالية ستباشر الانسحاب من العراق بداية شهر أكتوبر المقبل، وستستمر عملية الانسحاب حتى نهاية العام الحالي على شكل دفعات، بحسب الاتفاق العراقي الأميركي». ولفت إلى أنه «في الأول من يناير/كانون الثاني المقبل، لن يكون هناك أي وجود لأي قوة أميركية قتالية». وأوضح أن «القوات الأميركية ستنسحب من القواعد العراقية، وستُسحَب الأسلحة والمعدات العسكرية القتالية والمروحيات الخاصة بهذه القوات، إلى قواعد في دول الخليج العربي»، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن «هناك اتفاقات أمنية واستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة، تقضي بمساعدة العراق في حال الضرورة الأمنية».

وحصلت «العربي الجديد» على معلومات أدلى بها جنرال بارز في الجيش العراقي، قال إن «القوات الأميركية القتالية ستنسحب، لكن قد تترك جزءاً من المعدات المهمة التي استعملتها للعراق كهدية ودعم، على أن يذهب جزء منها كذلك لوحدات البشمركة في إقليم كردستان». ووفقاً

> تبدي الفصائل الموالية لإيران حماسة لخروج الأميركيين
>
> الزيادي: الاتفاقات تقضي بمساعدة العراق عند الضرورة

للمسؤول العسكري ذاته، فإنّ «خريطة الوجود العسكري الغربي في العراق لن تتغيّر، وستبقى قاعدتا حرير في أربيل وعين الأسد في الأنبار رئيسيتين، إلى جانب معسكر فيكتوريا المجاور لمطار بغداد الدولي، وكل ذلك تحت عنوان التحالف الدولي». وتحدث الجنرال العراقي عن أن «موعد بدء سحب الدفعة الأولى من القوات الأميركية القتالية يبقى في إطار الترجيحات، لكون الموضوع محاطاً بسرية واحتياطات أمنية عالية من قبل القوات الأميركية».

وبشأن المخاوف التي يعبّر عنها سياسيون ونواب عراقيون حول فترة ما بعد الانسحاب، وإمكانية أن يشجع ذلك الجماعات الإرهابية على إعادة ترتيب صفوفها أو أن تتغوّل الفصائل المسلحة الحليفة لطهران على حساب الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية، قال محمد الصيهود، عضو ائتلاف «دولة القانون»، الذي يتزعمه رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «وضع العراق حالياً ليس مثل وضعه عام 2014».

وأضاف الصيهود أن «جميع تصريحات القيادات العراقية العسكرية والأمنية، تلفت إلى حاجة قوات الأمن العراقية إلى مزيد من التدريب والتطوير على يد التحالف الدولي، وهذا ما تستوعبه الحكومة الحالية. ولذلك، فإن المهام الجديدة للتحالف الدولي لن تتعدى حدود الحاجة العراقية».

وتبدي الفصائل والمليشيات المسلحة الموالية لإيران حماسة لخروج الأميركيين، وقد أطلقت أخيراً حملة إعلامية للتأكيد على رئيس الحكومة على مسألة خروج القوات الأميركية، معتبرةً أن الخطوة تمثّل «هزيمة لواشنطن» في العراق، وذلك بعد سلسلة من الهجمات التي نفذتها تلك الجماعات على القواعد والمعسكرات الأميركية بواسطة الصواريخ والطائرات المسيّرة، التي تعدت حاجز الخمسين هجوماً منذ مطلع العام الماضي.

وفي السياق، قال القيادي في مليشيا «أنصار الله الأوفياء»، عادل الكرعاوي، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «القوات العراقية استطاعت خلال السنوات الماضية فرض سيطرتها، ولم يعد هناك حاجة لأي قوات أجنبية».

هناك نحو 2500 جندي أميركي في العراق حالياً (أحمد الربيعي/فرانس برس)

شرق غرب

ألمانيا تحذّر مالي من التعاون مع «فاغنر»

حذّرت وزيرة الدفاع الألمانية، أنيغريت كرامب كارينباور (الصورة)، أمس الأربعاء، من أن أي اتفاق بين المجلس العسكري الحاكم في مالي ومجموعة «فاغنر» الروسية، سيساهم في «إعادة النظر» في تفويض الجيش الألماني في مالي. وذكرت في تغريدة لها على «تويتر» أنه «إذا أبرمت حكومة مالي مثل هذه الاتفاقيات مع روسيا، فإن ذلك سيتعارض مع كل ما فعلته ألمانيا وفرنسا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في مالي لثماني سنوات».
(فرانس برس)

جزار باريس: لا شيء شخصيا في الهجمات

أفادت قناة «بي إف إم» التلفزيونية الفرنسية، أمس الأربعاء، بأن المشتبه به الرئيسي في هجمات باريس، في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، صلاح عبد السلام، قال أمام محكمة فرنسية إنه لا يوجد شيء شخصي وراء الهجمات، التي سقط فيها 130 قتيلاً. ونقلت القناة عن المتهم قوله «هاجمنا فرنسا واستهدفنا السكان، لكن لم يكن هناك أي شيء شخصي».
(رويترز)

إسبانيا: عودة المفاوضات بين الحكومة والكتالونيين

استؤنفت المفاوضات بين الحكومة المركزية الإسبانية والانفصاليين الكتالونيين، أمس الأربعاء، بعد توقّفها لمدة عام ونصف العام، في محاولة لإيجاد حل للأزمة في هذه المنطقة، التي تزعزعت في عام 2017 بسبب محاولة الانفصال. والتقى رئيس الوزراء الاشتراكي بيدرو سانشيز على حدة الرئيس الانفصالي بيري أراغونيس في برشلونة، لكن الاحتمال ضئيل بالتوصل إلى اتفاق بين الجانبين، بسبب رفض مدريد تنظيم كتالونيا استفتاءً لتقرير المصير.
(فرانس برس)

قمة في غرب أفريقيا لبحث انقلاب غينيا

ذكرت وزيرة خارجية غانا شيرلي أيوركور بوتشواي (الصورة)، أمس الأربعاء، أن زعماء دول غرب أفريقيا سيجتمعون، اليوم الخميس، للاتفاق على كيفية الرد على الانقلاب في غينيا، وكيفية الضغط على الحكام العسكريين هناك لإعادة البلاد إلى الحكم الدستوري. وأفادت الوزيرة التي ترأس مجلس وزراء «إيكواس» (مجموعة دول غرب أفريقيا)، في مؤتمر صحافي في أكرا، أن القمة ستعمل على دفع الانقلابيين للتراجع عن خطوتهم.
(رويترز)

قائد كوسوفي يشبّه المحكمة الدولية بالشرطة النازية

شبّه القائد السابق لـ«جيش تحرير كوسوفو» الانفصالي الألباني، صالح مصطفى، أمس الأربعاء، المحكمة الدولية في لاهاي، بالشرطة السرية في ألمانيا النازية، وذلك مع بدء محاكمته بتهمة «الاحتجاز التعسفي وسوء المعاملة والتعذيب والقتل أثناء الحرب مع صربيا (1998-1999)». وقال مصطفى أمام المحكمة الخاصة بكوسوفو: «لست مذنباً في أي من التهم الموجهة إليّ». واعتُقل مصطفى في العام الماضي بينما كان يعمل مستشاراً في وزارة الدفاع.
(فرانس برس)

تقرير

اليمن: جولة أممية لدفع الحلّ السياسي وسط تظاهرات

عدن ـ **العربي الجديد**

يقود مبعوث الأمم المتحدة هانس غروندبرغ والولايات المتحدة تيم ليندركينغ جولة جديدة من المحادثات لمحاولة إحياء المشاورات اليمنية المتعثرة، وذلك على وقع احتجاجات شعبية يشهدها عدد من المدن، خصوصاً في الجنوب، تنديداً بتردي الأوضاع المعيشية وحول هذه الجولات، أفاد مصدر حكومي لـ«العربي الجديد» وكان غروندبرغ قد طالب في أول إحاطة له أمام مجلس الأمن، الأسبوع الماضي، الأطراف اليمنية بالجلوس إلى طاولة الحوار من دون شروط مسبقة، لكن جماعة الحوثيين استبعدت أي فرصة للحوار من دون رفع الحصار عن مطار صنعاء الدولي، وكذلك وقف الغارات الجوية للتحالف. وتتزامن الجولة الدولية الجديدة مع غليان شعبي واسع ضد السلطات الحكومية في مدن عدن وحضرموت جراء تدهور الأوضاع المعيشية، فيما يحاول «المجلس الانتقالي الجنوبي» الانفصالي المدعوم إماراتياً استغلال الأوضاع لتنظيم تظاهرات بشعارات سياسية ضد الحكومة في شبوة.

وذكر سكان محليون لـ«العربي الجديد» أن المليشيات التابعة للمجلس الانتقالي نفذت مداهمات في أحياء كريتر في عدن، بحثاً عن ناشطين، أتهمتهم بالوقوف خلف الاحتجاجات وقطع الطرقات.

وأشارت المصادر إلى تراجع الاحتجاجات بشكل نسبي في عدن خلال الساعات الماضية، وذلك جراء الانتشار الأمني الواسع الذي نفذته وحدات «المجلس الانتقالي» في عدد من مديريات عدن منذ منتصف مساء أول من أمس الثلاثاء. وفي محافظة شبوة، أفشلت القوات الحكومية مخططات «المجلس الانتقالي» لإخراج تظاهرات مسلحة في مدينة عتق، فيما شهدت مناطق مختلفة من المحافظة تظاهرات محدودة شارك فيها العشرات. واتهم «المجلس الانتقالي» القوات الحكومية بتنفيذ مداهمات لمقراته في مديرية رضوم بشبوة واعتقال عدد من أنصاره قبيل بدء تظاهرات أمس.

وعن دوافع الخروج إلى الشارع، قال محمد وليد من عدن لـ«العربي الجديد» إن السبب الرئيس يتمثل في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم تسلّمه راتبه منذ أشهر طويلة، مشيراً إلى أنه لم يعد في وسعه تلبية حتى نصف احتياجاته الأساسية في ظل استمرار التقلبات الحادة في أسعار العملة اليمنية. وأضاف: «أشعر بالخوف من الجوع وعدم قدرتي على إعالة أطفالي، وتعليمهم وتوفير حياة أفضل لهم».

> حاول «المجلس الانتقالي» تنظيم تظاهرات في شبوة

من جهته، قال المواطن اليمني عبد الرحمن سعيد إنه «منذ سنوات ونحن تحت عذاب الشرعية والانتقالي والتحالف، وجميعهم يستخدمون معاناتنا من أجل راحتهم، ونحن الموجودين في الداخل فقط نتجرّع سياساتهم». وأضاف «أولادنا في الجبهات يواجهون مليشيات الحوثي، وهم من دون رواتب، وكذلك الموظفون المدنيون. ولفت إلى أنّ الكهرباء مقطوعة والمدارس مغلقة، وأسعار السلع والوقود والمواصلات مرتفعة، والعملة منهارة».

بدوره، قال إبراهيم صادق، وهو شاب في الثلاثين من عمره، في حديث مع «العربي الجديد»، إنه خرج إلى الشارع «لأنني عجزت عن الزواج، وعجزت عن توفير بيت ولم أستطع إكمال دراستي في الجامعة، بل تركتها من أجل العمل والبحث عن مصدر دخل». وأشار إلى أن المتخرج من الجامعة لا يستطيع الحصول على وظيفة، وإذا حصل عليها لا يكفيه راتبه لتكوين أسرة. وأضاف: «أعمل يومياً يومياً، صباحاً موظفاً متعاقداً مع مؤسسة حكومية، ومساءً سائق تاكسي، ومع ذلك لا أستطيع توفير شيء من أجل تأسيس عائلة». ولفت إلى أن كل عائلة في عدن تعيش أزمة داخلية، وكل الناس يخفّون معاناتهم خلف الأبواب لسنوات، أما الآن فخرج المواطنون ليسردوا قصصهم ويشكوا معاناتهم ويعبروا عن غضبهم.

تدهور سعر العملة في اليمن بصورة كبيرة (محمد حويس/فرانس برس)

تونس

اتحاد الشغل يطالب بتحديد نهاية الفترة الاستثنائية

كرر الاتحاد التونسي للشغل، أمس، مطالبته الرئيس قيس سعيّد بتحديد أجل الفترة الاستثنائية المستمرة منذ 25 يوليو/تموز الماضي، محذراً من المساس بمكتسبات الثورة

تونس ـ **العربي الجديد**

جدد الاتحاد العام التونسي للشغل، أمس الأربعاء، مطالبته بضرورة تحديد أمد نهاية الفترة الاستثنائية التي فرضها الرئيس التونسي قيس سعيّد منذ 25 يوليو/تموز الماضي، وتشكيل حكومة صغيرة لمواجهات الأزمات في تونس، في موازاة مبادرة برلمانية للحوار مع الرئيس. ولفت الاتحاد، عقب اجتماع لمكتبه التنفيذي، إلى أن موقفه يأتي بعدما مرّ أكثر من شهر ونصف الشهر على الإجراءات الاستثنائية، ونظراً لغموض الوضع العام في البلاد، وحرصاً على الدور التاريخي الوطني والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل وإيماناً منه بضرورة ألا نفوّت على البلاد فرصة أخرى للتغيير الحقيقي. وقال الاتحاد، في بيان، إنه يؤكد على «وجوب تحديد نهاية الفترة الاستثنائية، وتحديد معالم الإجراءات الضرورية اللاحقة للخروج من الأزمة السياسية، ومن حالة الشلل العام الذي أصاب أغلب أجهزة الدولة، وذلك وفق رؤية تشاورية وتشاركية من شأنها أن تسهم لاحقاً في مناقشة رؤية سياسية بديلة، ووضع تصوّر وطني لنظام حكم يلقى مشروعية شعبية وسياسية». كما دعا إلى «التسريع في تشكيل حكومة مصغّرة تتولّى المهام الملقّات الاقتصادية والاجتماعية والصحّية، وتضمن استمرارية الدولة وتنفذ تعهّداتها وتوفّر مناخات ملائمة لتجاوز الأزمة، وتمثّل الدولة التونسية في كلّ المحافل الدولية». واعتبر البيان أنّ «أيّ تأخير في ذلك لن يفضي إلا إلى تعميق الأزمة وإلى تفكيك الدولة وتهديد كيانها».

وأكد البيان على «وجوب احترام مبدأ الحوار الاجتماعي الذي تميّزت به تونس لعقود». كما شدد على «وجوب احترام المكاسب التي جاءت بها ثورة الحرية والكرامة وتضمّنتها الدستور من حريات وحقوق، ومنها حرّية الإعلام وحرّية التنقل وحقّ الدفاع والحقّ في الاحتجاج والحقّ في المحاكمة العادلة وضمان استقلالية القضاء وعدم إقحام القضاء العسكري في القضايا المدنية»، كما دعا إلى «الكفّ عن شيطنة القطاعات، والشروع في إصلاحها». وعبّر المكتب التنفيذي الوطني عن تجنّده «من أجل الدفاع عن الحرّيات والحقوق، انسجاماً مع مبادئه ومرجعياته وتناسقاً مع نضالات روّاده»، معبراً مرّة أخرى عن «إدانته لاستقواء بعض القوى السياسية بالخارج وتمسّحها على عتبات السفارات وتحريضها ضدّ البلاد»، كما عبر عن «رفضه رفضاً قطعياً توريط تونس في سياسة المحاور الإقليمية والدولية تحت أيّ تعلّة كانت». في هذه الأثناء، كشف النائب التونسي المستقل حاتم المانسي، أمس الأربعاء، عن مبادرة يقودها 70 نائباً للحلحلة الأزمة في تونس بعد «الإجراءات الاستثنائية»، وجمد عبرها عمل البرلمان وأقال رئيس الحكومة هشام المشيشي، وما رافقها من إخلالات قانونية واعتداءات على الحقوق والحريات تحت غطاء «حالة الاستثناء ومقاومة الخطر الداهم».

وقال المانسي، لـ«العربي الجديد»، إن «المبادرة تتمثل في توجيه رسالة إلى رئيس الجمهورية لإيجاد حل، وطلبنا لقاء مع سعيّد للتخاطب معه، من قبل مجموعة من النواب الشرفاء المستعدين ليضعوا على ذمته كل الحلول الممكنة، ونحن على استعداد للتواصل لإيجاد حلول دون خطوط حمراء». وتم اختيار المانسي والصافي سعيد والعياشي زمال وفارس بلال لتمثيل باقي النواب أصحاب المبادرة في حال تم اللقاء مع سعيّد. وأوضح المانسي أن «النواب السبعين وقّعوا على الرسالة بصفتهم الشخصية وهم من كل الألوان السياسية، باستثناء حركة النهضة وائتلاف الكرامة، اللذين كانا سبباً في خراب البلاد لمدة سنوات، وأنا لست مستعداً لأن أضع يدي معهم»، على حد زعمه. وفيما أشار إلى أنه «لا سلطة فوق سلطة وإرادة الشعب»، قال المانسي «نريد حلاً دستورياً في إطار الدستور»، مشيراً إلى أن «كتابة التاريخ تتم بطريقة تشاركية وليس بوجهة نظر واحدة، وكذلك المستقبل يجب أن يرسم باكثر من وجهة نظر». وأضاف المتحدث ذاته أن «النائب صافي سعيد أبلغ رسالة النواب إلى مكتب ضبط رئاسة الجمهورية وننتظر الرد». وشدد على أنه «يجب إيجاد الحل، فلا يمكن استمرار الوضع على ما هو عليه»، مشيراً إلى أنه «لا وجود لخطوط حمراء ولا تمسك بهذا المجلس بتركيبته الحالية». وأضاف المانسي: «فليذهب إلى الجحيم، ولكن المجلس كمؤسسة دستورية يجب أن يكون موجوداً»، مضيفاً أن «كل الحلول مطروحة لإيجاد مخرج قانوني حتى في كيفية حل البرلمان، ولكن دائماً في إطار الدستور». وحذر من أنه «إذا توجهنا لحل من خارج الدستور فإنه سيصبح سابقة ويفتح الباب مستقبلاً من قبل أي شخص آخر يلغي كل ما سبق».

> مبادرة برلمانية للقاء سعيّد بهدف بحث الحلول الممكنة

تقرير

على الرغم من حجبها جزءا من المساعدات لمصر وفرضها قيوداً على الجزء الممنوح، إلا أن الولايات المتحدة لا تريد ممارسة المزيد من الضغوط على الرئيس عبد الفتاح السيسي، ليُعدّ حجب 130 مليون دولار من المساعدات ثمنا لانتهاك حقوق الإنسان

بنوي بلينكن استخدام حق النقض لتحويل المساعدات لمصر (جاينيه بو تسفورد/Getty)

المعونة الأميركية لمصر

130 مليون دولار ثمن انتهاك الحقوق

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أعلنت الخارجية الأميركية، مساء أول من أمس الثلاثاء، أمام الكونغرس أن إدارة الرئيس جو بايدن قررت حجب وتقييد بعض المساعدات العسكرية لمصر، وقيمتها 130 مليون دولار بسبب ما قيل إنها مخاوف تتعلق بحقوق الإنسان، وأن جزءاً من مبلغ المساعدات وقيمته 170 مليون دولار ستوضع قيود على استخدامه، ولن يصادق وزير الخارجية أنتوني بلينكن أمام الكونغرس هذا العام على بند مفاده بأن «الحكومة المصرية اتخذت إجراءات مستديمة وفعّالة» لتعزيز حقوق الإنسان، باعتبار أن حواراً دائراً بين البلدين حول هذا الملف، لكن بلينكن، مدفوعاً من بايدن، لن يلتزم بالقانون وسيستخدم حق النقض الخاص به لإتاحة المجال لجزء من المساعدات، البالغة 300 مليون دولار، بتحويلها إلى القاهرة لدعم «مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والتعاون الاستراتيجي بين البلدين»، في تكرار لسيناريو مماثل لإدارات الأميركية السابقة. بالتالي ستحصل مصر على 170 مليون دولار من دون قيد أو شرط، في حين ستحصل على المبلغ المتبقّي، وقدره 130 مليون دولار في حال «اتخذت إجراءات إيجابية محددة تتعلق بحقوق الإنسان». lrm ويُعتبر هذا القرار حلاً وسطاً يخيّب آمال النواب الديمقراطيين المتشددين والدوائر الحقوقية بين مصر والولايات المتحدة، القلقة بشأن «انتهاكات النظام لحقوق الإنسان»، في اختبار هو الأول من نوعه الذي تتعرض له إدارة بايدن، وتبدي فيه سلوكاً لم يكن مُتوقعاً منها، بالنظر للانتقادات الحادة التي كان يوجهها للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وعلاقته بسلفه دونالد ترامب قبل ذلك، خصوصاً حين وصفه بـ«ديكتاتور ترامب المفضل». وحول الموقف الأميركي، كشفت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد» أن القاهرة لم تُبلَّغ بالقرار بعد بشكل رسمي، غير أن الاتصالات الجارية طوال الوقت مع واشنطن، كانت تفيد بأن بلينكن يتجه لاتخاذ موقف «متوازن ومُرض للجميع» كان من محاور المباحثات الممتدة خلال الأسابيع الأخيرة بين البلدين. مع العلم أن بايدن وبلينكن تعرّضا للانتقاد من دوائر داخل الحزب الديمقراطي طالبت بحجب هذا الجزء من المساعدات، في حين حاولت الخارجية ودوائر أميركية أخرى قريبة من مصر، تقديم عدد من النصائح للقاهرة لاتخاذ خطوات من شأنها تسهيل الإفراج عن المبلغ كاملاً. وكان من بين القضايا التي نوقشت، الإغلاق الجزئي المستمر لقضية التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، وإعلان الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وأضافت المصادر أن إقدام بلينكن على تقسيم المبلغ بهذه الصورة، هو استجابة للضغط الداخلي على الإدارة لاتخاذ خطوات ضد النظام السيسي، في وقت تتجه فيه الإدارة الأميركية إلى التعامل الهادئ مع مصر، على عكس ما كان متوقعاً عند تولي بايدن الرئاسة. ورجّحت المصادر أن يتم صرف الجزء المتبقي من المعونة خلال أشهر قليلة، في ظل حق بلينكن في ذلك حسبما أبلغ الكونغرس، وفي المقابل فإن هذا الموقف لن يُغضب مصر، بل هو أخف ضرراً مما كان مُتصوراً في بداية عهد بايدن.

وعلى الرغم من ذلك، توقعت المصادر أن يصدر بيان مصري ينتقد هذه الخطوة، في إطار سياسة التصعيد الدعائي التي ينتهجها السيسي في هذا السياق منذ سنوات. كما سينعكس هذا في تعليمات وسائل الإعلام، التي ربما تنخرط في حملة للهجوم على الولايات المتحدة كما حدث في السنوات السابقة، التي شهدت تعليق بعض المبالغ لفترة مؤقتة.

ويعكس هذا التقسيم افتعال إدارة بايدن الضغط على السيسي لتحسين سياسات التعامل مع الملف الحقوقي، على الرغم من ضعف الضغوط وعدم تحسّن الأوضاع على الأرض على الإطلاق. واقتصرت الجهود المبذولة من السلطات المصرية على ادّعاء تحقيق انفراجة متوهّمة لا أصل لها، فضلاً عن فرض قرارات فوقية محدودة غير مؤثرة، تتماشى مع تكريس التنكيل بالمعارضين، والمنتمين منهم للقوى والتيارات التي كانت تعتبر قريبة من واشنطن، أو تمتلك علاقات جيدة بالحزب الديمقراطي وشخصيات نافذة في إدارة بايدن.

كما يتيح هذا التقسيم للسيسي استمرار هذه الادعاءات وتقديم هذه الخطوات الصغيرة الدعائية، بل وتسمح للسلطات بممارسة المزيد من القمع. وفي السياق، تزامن إطلاق استراتيجية حقوق الإنسان وصرف معظم مبلغ المعونة المعلق على هذا الملف، مع إجراءات انتقامية مكثفة ضد المعارضين مثل رئيس حزب «مصر القوية» عبد المنعم أبو الفتوح، الذي أحيل إلى المحاكمة الجنائية أخيراً. والباحث باتريك جورج الذي أحيل إلى محكمة أمن الدولة طوارئ بعد عام وثمانية أشهر من الحبس الاحتياطي، والناشط السياسي علاء عبد الفتاح الذي يعاني من تدوير مستمر بين القضايا ومن قمع واضح داخل السجن يعرض حياته للخطر بحسب محاميه وذويه، والناشط الحقوقي محمد الباقر الذي تم تجديد حبسه هذا الأسبوع لتتخطى فترة اعتقاله عامين متواصلين. كما تستمر إحالة المعتقلات والمعتقلين من جماعة الإخوان إلى محاكمات جنائية باتهامات ملفقة، كما حدث أخيراً مع المحامية هدى عبد المنعم ذوي المعتقلين.

وأبدت مصادر محلية مخاوف من تفجر الأوضاع مجدداً في محافظة السويداء بدفع من الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، موضحة في حديث مع «العربي الجديد» أن «النظام يدفع باتجاه الفوضى والاقتتال الداخلي في المحافظة ليكون بمثابة المنقذ للأهالي».

من جهتها، اتهمت «الرئاسة الروحية للمسلمين الموحدين» الدروز في سورية، «أطرافاً خارجية حاسدة» لم تسمها بعينها بـ«إثارة الفتنة والتجييش في السويداء»، وذلك في بيان أصدرته أمس الأربعاء، على خلفية التوتر المستمر في المحافظة. ويبدو من بيان الرئاسة الروحية أنها تحاول أخذ دور المحايد أو الأقرب لتوجهات النظام، وذلك من خلال تبني رؤية الأخير بتحميل مسؤولية تردي الأوضاع الأمنية في السويداء إلى أطراف خارجية. ودعت الرئاسة الروحية للدروز إلى «عدم إراقة الدم بين الأهل».

ومنذ بدء الثورة السورية في ربيع عام 2011، حاول الدروز السوريون والذين يتمركز أغلبهم في محافظة السويداء، النأي بنفسهم عما يجري في البلاد، إلا أن موجات استياء من الظروف المعيشية كانت تضرب المحافظة بين وقت وآخر. ولطالما تعاملت أجهزة النظام مع الاضطرابات التي تحدث بـ«القوة الناعمة» لتفادي اتساع نطاقها وخروجها عن السيطرة في المحافظة التي يريد النظام بقاءها على الحياد، وعدم انخراط أهلها في أي نشاط معارض له. وتشير معطيات إلى أن النظام سهّل لتنظيم «داعش» مهاجمة الريف الشرقي لمحافظة السويداء في منتصف عام 2018، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة وخطف المئات من المدنيين. وتأسست «حركة رجال الكرامة» على يد الشيخ وحيد البلعوس في عام 2013، لمنع أجهزة النظام الأمنية من اعتقال الشبان الرافضين تأدية الخدمة الإلزامية في قواته. ولكن سرعان ما تعددت المهام التي بدأت تقوم بها الحركة، وخاصة على الصعيد الاجتماعي. وفي منتصف عام 2015، اغتيل الشيخ وحيد البلعوس في تفجير دام، اتُّهم النظام حينها بالوقوف وراءه. ولكن ليث البلعوس، ابن القائد المؤسس للحركة التي باتت لاعباً رئيسياً في جنوب سورية، اتهم إيران و«حزب الله» باغتيال والده في ظهور على تلفزيون «سوريا» الشهر الفائت، مؤكداً أن «الإيرانيين يدعمون عصابات الجريمة والخطف في السويداء وينشرون المخدرات» من جهتها، قالت الكاتبة المعارضة، ريما فليحان، والتي تنحدر من محافظة السويداء، إن «هناك فوضى منتشرة في المحافظة من خلال انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الخطف، وهذا يهدد السلم الأهلي في السويداء». وأعربت فليحان في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقادها بأن السويداء «تحتاج أكثر من أي وقت مضى لعقد اجتماع عام يضم كل الشخصيات المؤثرة على المستوى المدني والثقافي والعائلي والاجتماعي والديني والسياسي، من أجل وضع رؤية واحدة وخطة عمل لإنهاء مظاهر العصابات والمليشيات بالمحافظة». وأضافت: «يجب على كل عائلة أن تتولى وضع حد لتجاوزات الخارجين عن الأعراف والعادات والأخلاق، وفوضى السلاح، بطريقة سلمية، وكذلك التوافق على رفض أي عنف داخل المحافظة وضمان السلم الأهلي».

ورأت المتحدثة نفسها أنه «لا يمكن مقاومة العنف بالعنف، لأن هذا سيؤدي لمزيد من العنف حتماً، وهو ما سينتج الخراب»، مضيفةً: «التوافق العام ضد هذه المظاهر الشاذة ونبذها اجتماعياً، ونبذ من يقوم بها، كفيل بنزع فتيل أي نزاع محلي». وأشارت إلى أن «معظم المجموعات المسلحة تقف خلفها أجهزة المخابرات»، لافتة إلى أن «هناك تناقضات كثيرة في المحافظة، ولذلك السلاح والفوضى ستكون مدعاة لتفاقم الأوضاع ويجب استيعاب الحالة من خلال تحرك أهلي مدني لضبط تلك المجموعات ومنع تصاعد وتيرة المواجهات».

من جانبه، أشار الكاتب حافظ قرقوط، وهو من أبناء السويداء، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن المحافظة «شهدت في الآونة الأخيرة فلتاناً أمنياً وتمدداً لعصابات مسلحة دخلت في نزاعات بين بعضها البعض على النفوذ». وأوضح أن «الأنظار اتجهت إلى حركة رجال الكرامة لإيقاف ما ترتكبه هذه العصابات المدعومة من الأجهزة الأمنية، وخاصة جهاز الأمن العسكري»، مضيفاً أن «أفراد هذه العصابات لديهم بطاقات أمنية من النظام الذي استخدمهم لتقويض السلم الأهلي في جنوب سورية من خلال عمليات الخطف من مطافئتي درعا وريف دمشق المتاخمتين للسويداء». ولفت قرقوط إلى أن متزعم هذه العصابات «حوّلوا بلدات وقرى إلى مناطق نفوذ لهم يديرون شؤونها، وهذا إرهاب مدعوم مباشرة من النظام». واعتبر أن قيام حركة رجال الكرامة بمحاصرة مبنى فرع الأمن العسكري في السويداء «رسالة للنظام، واعتقد أنها وصلت»، موضحاً أن المدعو راجي فلحوط «لديه سوابق في الخطف والاعتداء على كرامات الناس، في حين تحاول حركة الكرامة استعادة الأمن والأمان في محافظة السويداء».

الحدث

انتفضت حركة «رجال الكرامة» في محافظة السويداء بجنوب سورية بوجه العصابات والمجموعات المنفلتة التي تعمل تحت رعاية النظام، محددة شروطاً لتفادي تصعيد أكبر

توتر السويداء

حركة «رجال الكرامة» تغيّر المعادلة بوجه النظام السوري

أمين العاصي

حددت «حركة رجال الكرامة» في محافظة السويداء جنوب سورية شروطاً لتفادي تصعيد أكبر في هذه المحافظة ذات الغالبية الدرزية من السكان، رداً على تجاوزات شخصيات ومجموعات منفلتة تعمل تحت رعاية الأجهزة الأمنية التابعة للنظام. ووفق مصادر مقربة من الحركة ذات النفس السياسي المعارض، فإن من أولى المطالب التي قدمتها الحركة للنظام، رفع الغطاء ومحاسبة مجموعات مارست العديد من الانتهاكات بحق المدنيين في الآونة الأخيرة أو ترحيل أفرادها إلى خارج المحافظة. وكان مقاتلو «حركة رجال الكرامة»، قد حاصروا أول من أمس الثلاثاء، مبنى فرع الأمن العسكري التابع للنظام في مدينة السويداء، على خلفية قيام عناصر من عصابة تابعة لشخص مرتبط بهذا الفرع، يُدعى راجي فلحوط، باعتراض طريق عناصر من الحركة. كما أغلقت الحركة الطرقات المؤدية إلى فرع «أمن الدولة»، والذي يؤمن هو الآخر الغطاء للعصابات في السويداء، وفق مصادر محلية.

وتدعم الأجهزة الأمنية في محافظة السويداء، العديد من الأشخاص الذين كانوا شكلوا عصابات تقيم حواجز بين بلدات وقرى المحافظة بهدف إرهاب المدنيين وابتزازهم. وكان فلحوط قد أثار خلال الأيام الأخيرة حالة من الذعر في السويداء بعد أن أقام حاجزاً وسط بلدة عتيل، خطف عبره طالباً جامعياً، في حين قامت مجموعة تابعة له بدعم من عصابات أخرى، بخطف مدني من دكانه وسط السوق في مدينة السويداء، بهدف الضغط على فصيل «قوات مكافحة الإرهاب» الذراع المسلح لحزب «اللواء السوري»، لإطلاق سراح عنصر اعترف عبر مقطع فيديو بتنفيذ عمليات اغتيال تستهدف قيادات من مكافحة المخدرات. وكان حزب «اللواء السوري» ظهر إلى العلن أخيراً، وهو يضم شخصيات معارضة عدة، تدعو إلى إنهاء الاستبداد السياسي وسطوة أجهزة المخابرات». وأبدت مصادر محلية مخاوف من تفجر الأوضاع مجدداً في محافظة السويداء بدفع من الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، موضحة في حديث مع «العربي الجديد» أن «النظام يدفع باتجاه الفوضى والاقتتال الداخلي في المحافظة ليكون بمثابة المنقذ للأهالي».

من جهتها، اتهمت «الرئاسة الروحية للمسلمين الموحدين» الدروز في سورية، «أطرافاً خارجية حاسدة» لم تسمها بعينها بـ«إثارة الفتنة والتجييش في السويداء»، وذلك في بيان أصدرته أمس الأربعاء، على خلفية التوتر المستمر في المحافظة. ويبدو من بيان الرئاسة الروحية أنها تحاول أخذ دور المحايد أو الأقرب لتوجهات النظام، وذلك من خلال تبني رؤية الأخير بتحميل مسؤولية تردي الأوضاع الأمنية في السويداء إلى أطراف خارجية. ودعت الرئاسة الروحية للدروز إلى «عدم إراقة الدم بين الأهل».

ومنذ بدء الثورة السورية في ربيع عام 2011، حاول الدروز السوريون والذين يتمركز أغلبهم في محافظة السويداء، النأي بنفسهم عما يجري في البلاد، إلا أن موجات استياء من الظروف المعيشية كانت تضرب المحافظة بين وقت وآخر. ولطالما تعاملت أجهزة النظام مع الاضطرابات التي تحدث بـ«القوة الناعمة» لتفادي اتساع نطاقها وخروجها عن السيطرة في المحافظة التي يريد النظام بقاءها على الحياد، وعدم انخراط أهلها في أي نشاط معارض له. وتشير معطيات إلى أن النظام سهّل لتنظيم «داعش» مهاجمة الريف الشرقي لمحافظة السويداء في منتصف عام 2018، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة وخطف المئات من المدنيين. وتأسست «حركة رجال الكرامة» على يد الشيخ وحيد البلعوس في عام 2013، لمنع أجهزة النظام الأمنية من اعتقال الشبان الرافضين تأدية الخدمة الإلزامية في قواته. ولكن سرعان ما تعددت المهام التي بدأت تقوم بها الحركة، وخاصة على الصعيد الاجتماعي. وفي منتصف عام 2015، اغتيل الشيخ وحيد البلعوس في تفجير دام، اتُّهم النظام حينها بالوقوف وراءه. ولكن ليث البلعوس، ابن القائد المؤسس للحركة التي باتت لاعباً رئيسياً في جنوب سورية، اتهم إيران و«حزب الله» باغتيال والده في ظهور على تلفزيون «سوريا» الشهر الفائت، مؤكداً أن «الإيرانيين يدعمون عصابات الجريمة والخطف في السويداء وينشرون المخدرات» من جهتها، قالت الكاتبة المعارضة، ريما فليحان، والتي تنحدر من محافظة السويداء، إن «هناك فوضى منتشرة في المحافظة من

> تطالب الحركة بمحاسبة مجموعات مارست عدة انتهاكات
>
> النظام يدفع باتجاه الفوضى والاقتتال الداخلي

خلال انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الخطف، وهذا يهدد السلم الأهلي في السويداء». وأعربت فليحان في حديث مع «العربي الجديد»، عن اعتقادها بأن السويداء «تحتاج أكثر من أي وقت مضى لعقد اجتماع عام يضم كل الشخصيات المؤثرة على المستوى المدني والثقافي والعائلي والاجتماعي والديني والسياسي، من أجل وضع رؤية واحدة وخطة عمل لإنهاء مظاهر العصابات والمليشيات بالمحافظة». وأضافت: «يجب على كل عائلة أن تتولى وضع حد لتجاوزات الخارجين عن الأعراف والعادات والأخلاق، وفوضى السلاح، بطريقة سلمية، وكذلك التوافق على رفض أي عنف داخل المحافظة وضمان السلم الأهلي».

ورأت المتحدثة نفسها أنه «لا يمكن مقاومة العنف بالعنف، لأن هذا سيؤدي لمزيد من العنف حتماً، وهو ما سينتج الخراب»، مضيفةً: «التوافق العام ضد هذه المظاهر الشاذة ونبذها اجتماعياً، ونبذ من يقوم بها، كفيل بنزع فتيل أي نزاع محلي». وأشارت إلى أن «معظم المجموعات المسلحة تقف خلفها أجهزة المخابرات»، لافتة إلى أن «هناك تناقضات كثيرة في المحافظة، ولذلك السلاح والفوضى ستكون مدعاة لتفاقم الأوضاع ويجب استيعاب الحالة من خلال تحرك أهلي مدني لضبط تلك المجموعات ومنع تصاعد وتيرة المواجهات».

من جانبه، أشار الكاتب حافظ قرقوط، وهو من أبناء السويداء، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن المحافظة «شهدت في الآونة الأخيرة فلتاناً أمنياً وتمدداً لعصابات مسلحة دخلت في نزاعات بين بعضها البعض على النفوذ». وأوضح أن «الأنظار اتجهت إلى حركة رجال الكرامة لإيقاف ما ترتكبه هذه العصابات المدعومة من الأجهزة الأمنية، وخاصة جهاز الأمن العسكري»، مضيفاً أن «أفراد هذه العصابات لديهم بطاقات أمنية من النظام الذي استخدمهم لتقويض السلم الأهلي في جنوب سورية من خلال عمليات الخطف من مطافئتي درعا وريف دمشق المتاخمتين للسويداء». ولفت قرقوط إلى أن متزعم هذه العصابات «حوّلوا بلدات وقرى إلى مناطق نفوذ لهم يديرون شؤونها، وهذا إرهاب مدعوم مباشرة من النظام». واعتبر أن قيام حركة رجال الكرامة بمحاصرة مبنى فرع الأمن العسكري في السويداء «رسالة للنظام، واعتقد أنها وصلت»، موضحاً أن المدعو راجي فلحوط «لديه سوابق في الخطف والاعتداء على كرامات الناس، في حين تحاول حركة الكرامة استعادة الأمن والأمان في محافظة السويداء».

شرق غرب

اشتباكات بين «قسد» والمعارضة السورية

قُتل وجرح عناصر من «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، مساء أول من أمس الثلاثاء، في قصف واشتباكات مع «الجيش الوطني السوري» المعارض، شمالي البلاد. وأفادت مصادر محلية بأن «الجيش الوطني السوري» والجيش التركي قصفا مواقع لـ«قسد» في محور قرية الدردارة، في ريف الحسكة الشمالي، تزامناً مع قصف مماثل على محور منبج، في ريف حلب الشرقي.

(العربي الجديد)

غارات على مليشيات عراقية في سورية

شنّت طائرة مُسيّرة، يُرجّح أنها تابعة للاحتلال الإسرائيلي، مساء أول من أمس الثلاثاء، غارات جوية استهدفت من خلالها شاحنات للمليشيات المرتبطة بإيران بالقرب من مدينة البوكمال، شرقي دير الزور، المتاخمة للحدود العراقية ـ السورية. وقال المتحدث باسم شبكة «عين الفرات» أمجد الساري، إن «إحدى الشاحنات المستهدفة من نوع (إنتر) محملة بالأسلحة، وتتبع للمليشيا كتائب سيد الشهداء». من جهته، أعلن المتحدث باسم «التحالف الدولي» واين مارتو، في تغريدة له على «تويتر»، عن «عدم صلة التحالف والجيش الأميركي بالضربات».

(العربي الجديد)

السجن لـ9 نشطاء من هونغ كونغ

حُكم على تسعة ناشطين في هونغ كونغ، أمس الأربعاء، بالسجن فترات تتراوح بين ستة وعشرة أشهر، لمشاركتهم في تجمع ليلي في ذكرى أحداث تيان آنمين التي جرت عام 1989، حظرته الشرطة العام الماضي. وصدرت بحق ثلاثة آخرين أحكام مع وقف التنفيذ لاتهامات نفسها وهي المشاركة في تجمع غير قانوني أو تحريض آخرين على المشاركة.

(فرانس برس)

متابعة

ليبيا: حراك خارجي لتكريس المسار الانتخابي

تنوّعت اللقاءات الليبية، داخل البلاد وخارجها، أمس الأربعاء، لتصبّ في سياق احترام موعد الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر المقبل

تتواصل المساعي الخارجية من أجل تمرير الاستحقاق الانتخابي الليبي في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، مع وصول وفد أميركي إلى العاصمة الليبية طرابلس، ضمّ مساعد وزير الخارجية جوي هود، أمس الأربعاء، ووزيارة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي إلى قطر، ولقائه أميرها الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. في طرابلس، استقبل رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، أمس، الوفد الأميركي. وذكرت منصة «حكومتنا» التابعة للحكومة الليبية عبر موقعها الإلكتروني، أن الدبيبة استقبل في مقر ديوان وزارة الدفاع في طرابلس هود، ومبعوث الولايات المتحدة وسفيرها إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، وموظفين في البيت الأبيض. ولم تقدم المنصة مزيداً من التفاصيل بشأن مدة زيارة الوفد إلى البلاد، أو جدول أعماله. وقبل يومين، حثت سفارات الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا، الأطراف الليبية، على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها المحدد أواخر العام الحالي واحترام نتائجها.

في الدوحة، أكد رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي، على عمق العلاقات الليبية القطرية، وحرص بلاده على تعزيزها ومد جسور التواصل بين البلدين، بحسب المكتب الإعلامي للمجلس الرئاسي. وجاء ذلك خلال مباحثات رسمية عقدها المنفي مع أمير دولة قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في العاصمة القطرية. ونقل المكتب الإعلامي عن المنفي تأكيده أن زيارته للدوحة تأتي في إطار رسم استراتيجية جديدة للعلاقات بين البلدين، مبنية على الشراكة الحقيقية والمصالح المشتركة للشعبين.

من جانبها، أفادت وكالة الأنباء القطرية «قنا» بأن الأمير تميم بن حمد آل ثاني أكد للمنفي دعم بلاده المتواصل لوحدة ليبيا واستقرارها، مشيرة إلى أن اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين، وسُبل تعزيزها وتطويرها، إلى جانب تبادل وجهات النظر حيال عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتطورات الأوضاع في ليبيا. وكان المنفي قد وصل إلى الدوحة مساء أول من أمس الثلاثاء.

في مجلس الأمن، أفادت مصادر دبلوماسية، مساء أول من أمس الثلاثاء، بأن روسيا هدّدت باستخدام حقّ النقض لمنع التصويت على مشروع قرار يجدّد لعام واحد ولاية البعثة السياسية للأمم المتحدة في ليبيا. وأوضحت المصادر أنّ اعتراض روسيا لم يكن على التجديد للبعثة بحد ذاتها، بل على اللّغة التي استخدمها مشروع القرار، الذي أعدّته بريطانيا، للمطالبة بانسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا، وتحديد دور المبعوث الأممي إلى هذا البلد. وردّاً على سؤال بشأن هذه المعلومات، رفضت البعثة الدبلوماسية الروسية لدى الأمم المتحدة الإدلاء بأيّ تعليق، مكتفية بالقول إنّ المفاوضات لا تزال جارية. وخلال آخر جلسة عقدها مجلس الأمن الدولي بشأن ليبيا، أصرّت روسيا على أنّ أيّ انسحاب للقوات الأجنبية من هذا البلد يجب أن يتمّ بطريقة متوازنة حتى لا ينسبّب بخلل في توازن القوى الراهن.

ميدانياً، أفادت قناة «ليبيا الحدث» التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر، مساء أول من أمس الثلاثاء، بأنّ قوات مسلّحة موالية للرجل في شرق ليبيا شنّت في أقصى جنوب البلاد عملية عسكرية ضد جماعة تشادية مسلّحة معارضة للنظام في نجامينا. وذكرت القناة أنّ «فرقة المهام الخاصة في اللواء طارق بن زياد المُعزّز، نفّذت عمليات عسكرية واسعة استهدفت من خلالها المرتزقة وعناصر المعارضة التشادية المتمركزين على الأراضي الليبية» قرب الحدود مع تشاد. وأضافت أنّه خلال هذه العمليات العسكرية «تم استهداف تمركزاتهم في منطقة تربو بالحدود الجنوبية».

من جهتها، قالت فرقة المهام الخاصة في «اللواء طارق بن زياد المعزّز» في منشور على صفحتها في موقع فيسبوك إنّ الاشتباكات أسفرت عن مقتل أحد عناصرها، مشيرة إلى أنّ «وحدات الفرقة تمكّنت خلال اشتباكها مع هذه المجموعات المسلّحة من تدمير عدد من الآليات والمدرعات التابعة لها والقضاء على من كان داخلها». وأضافت أنّ «مطاردة بقايا هذه المجموعات تستمرّ في المناطق الحدودية». من جهتها، أفادت «جبهة التغيير والوفاق في تشاد» (فاكت) بأنّ أحد مواقعها تعرّض لهجوم شنّه «اللواء المسمّى طارق بن زياد مدعوماً بمعاونين سودانيين وبإشراف ضباط في الجيش الفرنسي من عملية برخان». وشدّدت على أنّ المعارك دارت «على الأراضي التشادية».

(العربي الجديد، الأناضول، فرانس برس)

> مليشيات حفتر تهاجم مجموعات تشادية في جنوب البلاد

استقبل الدبيبة الوفد الأميركي أمس (حازم تركية/الأناضول)

إبعاد نواكشوط عن التطبيع

قمّة جزائرية ـ موريتانية مرتقبة

تصبّ القمة المرتقبة بين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ونظيره الموريتاني محمد الغزواني، في إطار محاولة الجزائر نقل العلاقة مع نواكشوط إلى مرحلة متقدمة، فضلاً عن محاولة إبعاد موريتانيا عن محور التطبيع

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

يجري التحضير في كلّ من الجزائر ونواكشوط، للقاء قمّة بين الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون ونظيره الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني، يرتقب أن يعقد في العاصمة الجزائرية، قبل نهاية العام الحالي، كما يُعمل لعقد اجتماع اللجنة المشتركة العليا الاقتصادية والسياسية بين البلدين، بعد سنوات من تأجيلها. ويأتي ذلك في سياق توجه واندفاع جزائري لافت برز أخيراً باتجاه موريتانيا، وسباق لإبعاد نواكشوط عن محور التطبيع مع إسرائيل، ترجم بزيارات متتالية قام بها عدد كبير من الوزراء في الحكومة الجزائرية إلى العاصمة الموريتانية، والتي تبدي بدورها اهتماماً بتطوير العلاقات مع الجزائر.

ومنذ تسلمه السلطة نهاية عام 2019، وضع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون خمس دول لجوار الجزائر، هي تونس وموريتانيا والنيجر ومالي وليبيا، ضمن محور الاهتمام الأول بالنسبة للخارجية الجزائرية، وفي إطار إعادة ترتيب العلاقات مع دول الطوق. وأوضحت مصادر دبلوماسية مسؤولة في وزارة الخارجية الجزائرية، لـ«العربي الجديد»، أن وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، نقل خلال زيارته يوم الأربعاء الماضي إلى نواكشوط، رسالة خاصة من الرئيس تبون، تضمنت دعوة الرئيس محمد الغزواني لزيارة الجزائر «في أقرب فرصة ممكنة». وأضافت المصادر أن الغزواني قبل الدعوة، حيث يجري تحديد موعد الزيارة وترتيب تفاصيلها في الوقت الحالي، عبر القنوات الدبلوماسية، علماً أن الموعد الأول المقترح، هو بداية شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل، بحسب المصادر، مشيرة إلى أن الموريتانيين عبّروا أيضاً عن رغبتهم في استقبال تبون في نواكشوط خلال العام المقبل». ويأتي ذلك علماً أن أي رئيس جزائري لم يزر موريتانيا منذ أكثر من عقدين.

وقبل التأكيدات الرسمية بشأن هذه الزيارة، التي ستكون الأولى على هذا المستوى منذ عقود، كان لعمامرة قد أكد أن «قمّة مرتقبة بين الرئيسين الجزائري والموريتاني، نأمل أن تكون قمّة ناجحة تفتح آفاقاً لبلدينا ولمنطقتنا، وذلك بعد التحضير الضروري واللازم لها لكي تؤدي لذلك»، من دون أن يكشف عن مكان انعقاد القمّة. كما جرى التأكيد على انعقاد اللجنة المشتركة العليا في نواكشوط «في أقرب الآجال»، والتي يترأسها رئيسا الحكومة في البلدين، أيمن بن عبد الرحمن ومحمد ولد بلاد، على أن يسبق اجتماعهما اللقاء بين تبون والغزواني. وسيخصص اجتماع اللجنة، لمناقشة قضايا التعاون الثنائي وتقييم تنفيذ المشاريع المشتركة، ووضع مزيد من الآليات لتعزيز التطور الملحوظ الذي تشهده التبادلات التجارية بين البلدين، منذ فتح المعبر التجاري الحدودي في أغسطس/آب 2018، إضافة إلى مناقشة التحديات الناجمة عن الأوضاع في منطقة الساحل والصحراء جرّاء اتساع رقعة وخطورة الأعمال الإرهابية، وسبل التصدي لها عبر تفعيل الأطر والآليات التي تم إنشاؤها لهذا الغرض تحت مظلة الاتحاد الأفريقي.

وتسعى الجزائر لأن يكون لقاء القمّة بين تبون والغزواني، تتويجاً لمرحلة أولى من التوجه الجزائري نحو موريتانيا، كان بدأ في أغسطس 2018، واتخذ أبعاداً اقتصادية بحتة، بعد فتح معبر برّي للمرة الأولى بين البلدين، ليكون معبراً تجارياً تمرّ منه المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الموريتانية ومنها إلى أفريقيا. وفي مارس/آذار 2020، أوفدت الجزائر عدداً هاماً من الوزراء إلى نواكشوط، وفي يونيو/حزيران من العام ذاته، زار وفد وزاري رباعي يضم كلاً من وزراء الخارجية صبري بوقادوم، والصحة عبد الرحمن بن بوزيد، والمالية راوية عبد الرحمن، والتجارة كمال رزيق، نواكشوط، لبحث اتفاقات تعاون مشتركة. كما زار وزير الصحة الجزائري موريتانيا برفقة فريق صحي كبير في مارس الماضي، للمساعدة في مواجهة فيروس كورونا.

يسعى تبون لإعادة ترتيب علاقات الجزائر مع دول الطوق (Getty)

توجه الجزائر نحو موريتانيا اتخذ سابقاً أبعاداً اقتصادية

ويعرب محلّلون عن اعتقادهم بأن القمة المرتقبة بين تبون والغزواني، بالغة الأهمية، لكونها ستعطي دفعاً استثنائياً للعلاقات المشتركة، بالنظر إلى جملة من السياقات الإقليمية. وفي هذا الإطار، يوضح أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر، إدريس عطية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هذا التطور اللافت للعلاقات مع موريتانيا، مهم أولاً في تعزيز التصور القائم على مغرب عربي من دون المغرب، ثم إن الجزائر تريد دخول أسواق غرب أفريقيا عن طريق موريتانيا، ويأتي في إطار توجه الجزائر لبناء قدرات موريتانيا، لكونها تدخل ضمن نطاق التوجه الاستراتيجي للجزائر نحو أفريقيا، وباستغلال سابق لمساهمة الجزائر في بناء موريتانيا من تعليم وصحة وبنى تحتية أو في المجال الأمني من خلال تكوين الكوادر العسكرية الموريتانية». ويأتي ذلك، بحسب عطية، خصوصاً أن موريتانيا تبدي من جانبها أيضاً حماسة لافتة وقوية لتطوير علاقاتها مع الجزائر.

وتذهب تفسيرات سياسية أخرى إلى أن مبررات الاهتمام الجزائري بموريتانيا، يتعلق بوجود تخوف جزائري من تطبيع موريتانيا مع إسرائيل، بحيث يمكن الحديث عن محاولة جزائرية جدّية لمنع محور التطبيع من ضمّ نواكشوط إلى صفّه، خصوصاً بعد إقدام الرباط على توقيع اتفاق تطبيع مع الكيان الصهيوني. وهذا التخوف يجعل الجزائر تسابق إسرائيل في المجال الموريتاني، أخذاً بعين الاعتبار أن موريتانيا لديها تجربة تطبيع أولى (جمّدت في العام 2009 رداً على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة). ويوافق عطية على هذا التفسير، معتبراً أنه «صحيح، لأن إسرائيل تريد محاصرة الجزائر بمجموعة من الدول المطّبعة، المغرب ثم موريتانيا ثم تونس، حيث إن هناك ضغطاً كبيراً على تونس من أجل التطبيع، كما يوجد تخطيط مماثل يتعلق بليبيا انتقاماً من الجزائر»، على حدّ قوله. يضاف إلى ذلك أن التوجه الجزائري نحو موريتانيا، مرتبط بالموقف الإيجابي حتى الآن بالنسبة للجزائر، على صعيد النزاع القائم في الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو، حيث تعد موريتانيا عضواً ملاحظاً في النزاع.

ويقود هذا إلى الحديث عن مؤشرات تطور نوعي للتعاون العسكري بين الجزائر وموريتانيا، خصوصاً أن الجزائر تبدي رغبة في إنشاء قاعدة عسكرية داخل أراضيها، ليست بعيدة عن منطقة الكركرات (منطقة منزوعة السلاح في الصحراء، وتبعد 11 كيلومتراً عن الحدود الموريتانية). وظهرت هذه التفاهمات العسكرية خلال الزيارة السابقة التي أجراها رئيس الأركان العامة للجيوش الموريتانية، الفريق محمد بمبا مقيت، إلى الجزائر في شهر يناير/كانون الثاني الماضي، حيث تمّ الاتفاق مع قيادة الجيش الجزائري، على «إطلاق مسار جديد من التعاون العسكري والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين البلدين، وتوريد معدات ومنتجات عسكرية جزائرية لصالح الجيش الموريتاني، وتفعيل لجنة الأركان العملياتية المشتركة التي تضم أيضاً النيجر ومالي».